«شل» تبيع أصولها البرية في القاهرة مقابل 926 مليون دولار

النفط ينزل للجلسة الثالثة مع صدور بيانات المخزونات الأميركية

نزل النفط للجلسة الثالثة على التوالي إذ باع المستثمرون الخام لجني الأرباح بينما يترقبون بيانات المخزونات الأمريكية المقرر صدورها في وقت لاحق اليوم بحثا عن مؤشرات بشأن الاتجاه القادم للأسعار.

ونزل خام برنت تسليم مايو 63 سنتا ما يعادل 0.9 في المائة إلى 66.89 دولار للبرميل بحلول الساعة 07:30 بتوقيت جرينتش بعد أن بلغ في وقت سابق أدنى مستوى خلال الجلسة عند 66.50 دولار بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أبريل 63.47 دولار للبرميل منخفضا 54 سنتا ما يعادل 0.8 في المائة.

ولقت الأسعار الدعم الأسبوع الماضي من قرار أوبك + بالإبقاء على تخفيضات الإنتاج في أبريل كما هي إلى حد بعيد. ثم قفزت الأسعار إذ ارتفع برنت فوق 70 دولارا للبرميل بعد هجمات إرهابية على منشآت نفطية سعودية قبل أن يتراجع مع انحسار التوتر.

وفي أمريكا ارتفعت مخزونات الخام 12.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الخامس من مارس وفقا لمصادر تجارية مستندة إلى بيانات من معهد البترول الأمريكي. وكان محللون يتوقعون زيادة بنحو 800 ألف برميل في استطلاع أجرته رويترز.

قالت "شل" مصر "إنها وقعت اتفاقا لبيع أصولها البرية في صحراء مصر الغربية بمقابل إجمالي يصل إلى نحو 926 مليون دولار".

وبحسب "رويترز"، أوضحت "شل" في بيان أن سداد قيمة الصفقة سيكون بقيمة ابتدائية 646 مليون دولار ودفعات قد تصل إلى 280 مليون دولار بين 2021 و2024 "بناء على سعر النفط ونتائج الاستكشافات المقبلة".

تعمل "شل" في مصر منذ 1911، ويشمل نشاطها التنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويق الغاز والمنتجات البترولية والتوزيع.

وقال البيان "إن الصفقة تخضع للموافقات الحكومية، ومن المتوقع الانتهاء منها في النصف الثاني من العام الجاري".

تشمل أصول "شل" البرية في مصر 13 امتيازا وحصتها في شركة بدر الدين للبترول.

وتركز الشركة بشكل أكبر على الإنتاج البحري والغاز الطبيعي.

ونقلت وكالة "بلومبيرج" للأنباء عن بيان لـ"شل" أن شركتي كيرن إنرجي، ومقرها إدنبره، وشيرون للبترول، ومقرها القاهرة، ستشتريان الأصول مقابل 646 مليون دولار، على أن تقوما بسداد مدفوعات إضافية تصل إلى 280 مليون دولار بحلول عام 2024، "وفقا لأسعار النفط ونتائج مزيد من الاستكشافات".

وأشارت الشركة إلى أن الصفقة "ستمكنها من التركيز على الاستكشاف البحري وسلاسل القيمة المتكاملة في مصر، بما في ذلك سبع بلوكات جديدة في دلتا النيل وغرب البحر المتوسط والبحر الأحمر".

وأشارت إلى أن الصفقة "ستساعد مصر على تعظيم إمكانات أصولها البرية من خلال استثمارات جديدة".

مصر: صعود التضخم السنوي 4.9 بالمئة في فبراير

صعد تضخم أسعار المستهلك في مصر بنسبة 4.9 بالمئة خلال فبراير الماضي، على أساس سنوي، مقارنة مع 4.8 بالمئة في يناير السابق له.

وقال الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري (حكومي) في بيان ، إن التضخم على أساس شهري نما بنسبة 0.1 بالمئة خلال فبراير، مقابل انكماش بنسبة 0.4 بالمئة خلال يناير.

ويأتي ارتفاع التضخم على أساس سنوي، مدفوعا بصعود أسعار مجموعة التعليم بنسبة 29.7 بالمئة خلال فبراير، كما صعدت أسعار مجموعة السجائر والكحوليات بنسبة 12.4 بالمئة.

كما صعدت أسعار مجموعة الخدمات والسلع المتنوعة بنسبة 9.4 بالمئة، والرعاية الصحية بنسبة نمو بلغت 5.4 بالمئة، والمسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بزيادة 5.1 بالمئة.

ومستويات التضخم الحالية أقل من مستهدفات البنك المركزي المصري البالغة 7 بالمئة، تزيد نقطتين مئويتين أو تنقصهما.

617 مليون يورو إجمالي تمويلات البنك الأوروبي للمغرب خلال 2020

بلغ حجم التمويلات التي قدمها البنك الأوروبي للاستثمار لفائدة المغرب 617 مليون يورو، خلال سنة 2020.

جاء ذلك على لسان آنا بارون، ممثلة البنك الأوروبي للاستثمار في المغرب، خلال ندوة رقمية حول تقييم حصيلة مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار في المغرب خلال عام 2020.

وقالت بارون إن البنك الأوروبي للاستثمار "عبأ خلال سنة 2020 تمويلات لفائدة المملكة تقدر قيمتها الإجمالية بـ617 مليون يورو، أي ما يعادل ضعف ما تم إنجازه سنة 2019".

وأضافت موضحة أن البنك سرع بشكل "استثنائي" صرف قروض سبق توقيعها لفائدة المغرب.

وأكدت أن البنك الأوروبي للاستثمار تعبأ بشكل "قوي في إطار مبادرة "تيم يوروب" لمنح دعم استعجالي وسريع للمملكة المغربية في إطار مكافحة جائحة كوفيد19-".

وأفادت بارون بأن تمويلات البنك خلال 2020 خصصت لـ"تعزيز منظومة الصحة كأولوية (200 مليون يورو) ودعم المقاولات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة (200 مليون يورو)، ودعم صندوق الضمان المركزي لتوفير السيولة للقطاع الخاص برمته (150 مليون أورو) وقطاع السيارات (54 مليون يورو)".

من جانبه، أوضح ريكاردو مورينو، نائب رئيس البنك، المسؤول عن التمويلات بالمغرب، أن حجم نشاط البنك بالمغرب سنة 2020 مكن من تمويل "مشاريع أساسية تهم اقتصاد البلاد في سياق استعجالي غير مسبوق".

وأوضح أنه بفضل استجابته وتعبئته القويتين، "استطاع البنك دعم ومرافقة الشركاء وحاملي المشاريع والتخفيف من تداعيات الجائحة على القطاعين العام والخاص".

وتابع "إن نشاطنا في المغرب يستجيب لأولويات الاتحاد الأوروبي انسجاما مع الأهداف الاستراتيجية للمملكة المغربية وأهداف الخطة الوطنية للإقلاع الاقتصادي".

الجنيه السوداني أكثر صمودا أمام الدولار بعد أسبوعين على التعويم

بعد أسبوعين من تطبيق قرار التعويم الجزئي للجنيه السوداني أمام الدولار، بدأ الشارع السوداني أكثر ارتياحا للقرار عقب إسهامه في استقرار نسبي للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

على مر سنوات عديدة، كان استقرار سعر العملة السودانية أمام الدولار هدفاً تنشده الحكومات بسبب التراجع المريع للجنيه أمام الدولار، وتسببه في أزمات معيشية في ظل انخفاض احتياطيات السودان من النقد الأجنبي.

في 21 فبراير الماضي، قرر المركزي السوداني توحيد سعر صرف عملته المحلية الجنيه (تعويم جزئي) أمام الدولار والنقد الأجنبي، في محاولة للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والنقدية.

يقصد بالقرار، أن البنك المركزي سيكون له كامل الصلاحيات في التدخل بأسعار الصرف في حال تجاوزها سقفا محددا من قبله.

وخفض المركزي السوداني السعر التأشيري لعملته من 55 جنيها للدولار إلى 375 جنيها في أول أيام القرار، وبعد أسبوعين من التطبيق يستقر سعر الصرف عند متوسط 390 جنيها.

وعلى الرغم من المخاوف التي أثارها القرار قبل تطبيقه داخل الحكومة الانتقالية، استقبل المواطنون القرار بتدافع لدى المنافذ الرسمية لتحويل مدخراتهم من النقد الأجنبي، في ظاهرة بدت غريبة طيلة السنوات الماضية.

ووجد قرار التعويم الجزئي للجنيه أمام العملات الأجنبية تفاعلاً مجتمعياً كبيراً وسط مبادرات فردية وجماعية لتحويل العملات الأجنبية عبر المصارف والصرافات، بدلا من الأسواق الموازية (غير الرسمية).

الجزائر: اتحاد أرباب العمل يقترح إصلاحات عميقة للاقتصاد

أعلن أكبر تنظيم لأرباب العمل في الجزائر، تقديم 62 مقترحا للسلطات لبناء اقتصاد جديد عبر 4 محاور إصلاح كبرى. جاء ذلك وفق وثيقة للاتحادية الجزائرية لأرباب العمل (أكبر تنظيم لرجال الأعمال في البلاد) تلقت الأناضول نسخة منها.

وحسب الوثيقة فقد تم توزيع المقترحات الـ62 عبر 4 محاور كبرى، تهدف للوصول على نسبة نمو بين 8 و10 بالمائة في غضون 10 سنوات.

وتمثل المحور الأول في إجراءات لتحفيز الاستثمارات، ومن أبرز مقترحات هذا المحور منح حرية مطلقة للاستثمار، وإلغاء التراخيص والاعتمادات وما يصاحبها من إجراءات بيروقراطية.

ودعت المنظمة في الوثيقة إلى فتح مجال الاستثمار في كافة القطاعات أمام الشركات الجزائرية الخاصة بما فيها المحروقات، المحتكر حاليا من طرف "سوناطراك".

وتضمنت المقترحات الاستثمار في الأمن الغذائي للبلاد، من خلال مخطط يمتد على 5 سنوات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب واللين والبقول الجافة والحليب والزيوت الغذائية.

ومن المقترحات تنشيط وتفعيل التبادل التجاري مع دول الساحل الإفريقي، بتطوير البنى التحتية والطرقات مع دول المنطقة (مالي النيجر موريتانيا).

واقترحت الوثيقة إقرار عفو ضريبي من خلال فرض رسم بـ 1 بالمائة على المبالغ المالية التي يتم إيداعها في البنوك والمصارف، مع إطلاق برنامج وطني شامل لإدماج السوق الموازية في الاقتصاد الرسمي.

«فيتش» تتوقع تراجع التضخم في تركيا خلال 2021

توقعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، تراجع معدل التضخم في تركيا خلال العام الجاري إلى 11 بالمئة، ثم إلى 9.2 بالمئة في 2022.

جاء ذلك على لسان مدير عام الوكالة دوغلاس وينسلو، خلال مشاركته في ندوة بعنوان: "تركيا ومؤسسات التمويل".

وتعول تركيا على استخدام البنك المركزي أدوات السياسة النقدية، مثل رفع أسعار الفائدة وإعادة الاستقرار للعملة المحلية، كأدوات رئيسية في خفض أسعار المستهلك. وأضاف وينسلو، أن الديون العامة لتركيا مقارنة بإجمالي ناتجها المحلي، تصل إلى 40 بالمئة.. "هذه النسبة تبعث الثقة بالاقتصاد التركي".

ولفت إلى أن الديون العامة لباقي الدول المماثلة لتركيا، تصل إلى 60 بالمئة مقارنة بإجمالي ناتجها المحلي.

وأشار إلى أن تدني نسبة الديون العامة في تركيا، مؤشر على تراجع عجز الميزانية خلال العام الجاري إلى 4.5 بالمئة، وإلى 3.9 بالمئة خلال 2022.

وتملك تركيا أصولا احتياطية تتمثل في النقد الأجنبي، والذهب، بأكثر من 95 مليار دولار، بحسب بيانات صدرت نهاية الشهر الماضي عن البنك المركزي.

موريتانيا: 23.8 مليون دولار دفعة قرض من «النقد الدولي»

وافق صندوق النقد الدولي على صرف منحة لموريتانيا بمقدار 23.8 مليون دولار، لإسناد جهود السلطات في مواجهة جائحة كورونا، وفق ما أوردت الوكالة الموريتانية للأنباء الرسمية.

وقالت الوكالة ، إن المجلس التنفيذي لصندوق النقد، أكمل الخميس، المراجعة السادسة والأخيرة للترتيب مع (موريتانيا) في إطار التسهيل الذي يغطي الفترة 2017-2021، ما يسمح بصرف 16.56 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 23.8 مليون دولار أمريكي). وقالت الوكالة إن الدفعة الجديدة من صندوق النقد "تهدف لمساعدة السلطات على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبنية التحتية، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة المرونة مع الصدمات". وأوضحت الوكالة أن موافقة صرف المنحة "جاء ضمن المراجعة السادسة للقرض الميسّر، البالغ 167 مليون دولار، والذي يغطي الفترة ما بين 2017 و2021".

وكان صندوق النقد وافق في 6 ديسمبر 2017 تسهيل ائتماني لموريتانيا، بإجمالي 115.92 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 167 مليون دولار أمريكي). وفي سبتمبر 2020، قرر الصندوق زيادة القرض بـ 20.24 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 29 مليون دولار أمريكي)، لتلبية احتياجات تمويلية أعلى من المتوقع بسبب جائحة كورونا.

تراجع طفيف لاحتياطي النقد الأجنبي الصيني في فبراير

تراجع احتياطي النقد الأجنبي للصين قليلا نهاية فبراير الماضي، مقارنة مع الشهر السابق له؛ لكن البلاد حافظت على موقعها كأكبر حائز على الاحتياطي النقدي الأجنبي عالميا. وقال "بنك الشعب الصيني" في بيان، إن الاحتياطات تراجعت بمقدار 5.6 مليارات دولار إلى 3.20499 تريليونات دولار حتى نهاية فبراير الماضي.

وكان احتياطي النقد الأجنبي للصين بلغ 3.21067 تريليونات دولار حتى نهاية يناير 2021.

وعاد الاحتياطي الأجنبي لدى بنك الشعب الصيني للنمو مجددا اعتبارا من أبريل 2020، بعد تراجعات استمرت 4 شهور، مع ظهور مؤشرات على التعافي من تبعات جائحة كورونا.

واحتياطيات العملات الأجنبية، تساعد الدول على دعم العملة المحلية، والاستعانة بها في حالة الطوارئ والأزمات الاقتصادية والجيوسياسية والصحية.

وأورد البيان، أن احتياطات الذهب في البلاد ظلت دون تغيير نهاية فبراير مقارنة مع الشهر السابق له، عند 62.64 مليون أوقية. وتعتبر الصين ثاني أكبر مستثمر عالمي في السندات والأذونات الأمريكية بعد اليابان بنحو 1.06 تريليون دولار حتى نهاية ديسمبر 2020.

الأردن: ارتفاع معدل البطالة إلى 22.7 بالمئة نهاية 2020

قالت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، إن معدل البطالة بالمملكة زاد إلى 22.7 بالمئة نهاية 2020، من 19 بالمئة نهاية عام 2019.

وعلى أساس فصلي، أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة صعود معدل البطالة إلى 24.7 بالمئة في الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة مع 23.9 بالمئة خلال الربع الثالث من نفس العام، و19 بالمئة خلال الربع المناظر من 2019. وأظهرت البيانات الجديدة ارتفاعا حادا في معدل البطالة بين الإناث ليسجل 32.8 بالمئة في 2020، مقابل 22.6 بالمئة بين الذكور. وبلغت نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (حملة مؤهل بكالوريوس فأعلى) نحو 27.8 بالمئة، وفقا لدائرة الإحصاءات العامة. وفي وقت سابق، قدر وزير العمل الأردني معن قطامين، عدد المتعطلين عن العمل بحوالي 400 ألف شخص، يقابلهم نحو مليون شخص من العمالة الوافدة، موزعون في مختلف القطاعات ومنهم من يعملون بصفة غير شرعية.